

مقدمة:

يعتبر الجيش الوطني الشعبي هيئة رسمية وطنية ذات مستوى عالي من الأهمية وتبرز قوة الدولة من خلال قوة وهيبة جيشها، وعليه وجب العناية بأفراده وإحاطتهم بما هو عون لهم في مسيرتهم من خلال تأهيلهم بدنيا وفكريا وصحيا، وكذا تربيتهم من خلال وضع نظام منظم، وضوابط صارمة وردع المخالفين ومعاقبتهم بشدة إن اقتضى الأمر.

ولأن الجيش الوطني يعتبر هيئة ذات خصوصية، ومؤسساته مرتبطة بالسيادة الوطنية، وضع المشرع قانون خاص به وهو قانون القضاء العسكري، الذي يبرز الجرائم العسكرية وإجراءات الضبط القضائي الخاصة به، وكذا جزاء وعقاب كل متعدي على حرمتها، وهذا القانون في مجمل أحكامه ومواده خاضع لقواعد قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات، ما عدا ما هو منصوص عليه في بابه الخاص.

إذ قرر المشرع وضع محاكم خاصة بالعسكريين للفصل في كل ما يتعلق بهم من جرائم وأفعال مرتكبة منهم أو ضدهم، فيما بينهم أو للمدنيين علاقة بها، وهذا نظرا لخصوصية مهام هؤلاء الأشخاص وحساسية المؤسسة العسكرية، والنظام الصارم في عملها، مما جعل المشرع يعطي للمحاكم العسكرية والسلطة القضائية العسكرية صلاحيات أوسع مما هي عليه في القانون العام، فأمر قاضي التحقيق العسكري مثلا ملزم بتنفيذها في حالة الإنابة القضائية كل من ضباط الشرطة القضائية أو قضاة التحقيق العسكريين منهم والمدنيين، كما أن لضباط الشرطة القضائية العسكرية صلاحيات التصرف والردع القوي للضرورة، زيادة على امتداد اختصاصهم لكامل التراب الوطني.

وقانون القضاء العسكري ومحاكماته يعتبر استثنائي لأمرين أولهما انه قانون مميز عن القانون العام ، وثانيهما انه يجمع وظيفتين للقضاة العسكريين فهم عسكريين أولا وقضاة ثانيا، وهو قانون يحمل في طياته إجراءات تقيد من حريات الأفراد وحقوقهم، كإجراءات

التوقيف للنظر والحبس المؤقت، وكذا جواز رد وعقاب المدافع (المحامي) من طرف رئيس المحكمة العسكرية، وإصدار الأحكام دون تسبیب لها أو حق استئنافها.

ويستمد موضوع البحث أهميته من خلال خصوصية المحاكم العسكرية، وإجراءاتها التي تماثل إجراءات القانون العام في ظاهر حالها لكنها تتناقض نفسها بالتعليمات والمواد الخاصة المقيدة للحريات والحقوق لدولة تسعى لإصلاح قطاع العدالة، ومسايرة تطور الأمم كذا انكماش المثقفين والكتاب عن التطرق للمؤسسة العسكرية والنظر عن كثب لدخلها، (اقترب لتعرف أكثر وتفهم وتبني جسور التواصل) هذا ما يقال، وهذا ما يوفر للباحث موضوعا جديرا بالدراسة، لذلك وسعي منا في مجال البحث ومن خلال المذكرة، نتوخى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى تشابه واختلاف القضاء العسكري عن القضاء العادي.
 - كشف إجراءات المتابعة والتحقيق والحكم المطبقة بالمحاكم العسكرية.
 - إيضاح خصوصية قانون القضاء العسكري، والجوانب القانونية للمحاكمة العسكرية.
- وهذا الموضوع حتى وان لم يكن ذا كتابات واسعة، لأنه متخصص وفي باب خاص سبق وان تطرق له بعض الباحثين وهذا من خلال الدراسات التالية:

- 1- عبد الرحمان بربارة، حدود الطابع الاستثنائي لقانون القضاء العسكري الجزائري (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، (2005-2006).
- 2- جبار صلاح الدين، زوينة عبد الرزاق، طرق الطعن في أحكام المحاكم العسكرية وفقا للتشريع الجزائري، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، (2002-2003).

- 3- ياسين شرفة، إجراءات التحري والمتابعة أمام القضاء العسكري، (مذكرة لنيل إجازة القضاء)، المعهد الوطني للقضاء، الجزائر، دفعة 12، (2001-2004).

وفي الواقع أن الجيش تحمل الكثير خلال السنوات الأخيرة بصبر ومعاونة في سبيل حماية البلاد، سائرة على درب الشهداء والمجاهدين خلفا لسلفها جيش التحرير الوطني (المالغ MALEG)، ولذلك اخترنا انجاز هذا العمل، اضافة إلى الأسباب المالية:

- حب الاطلاع والاستكشاف والسعي لكشف ما هو غير واضح.
 - محاولة منا لإثراء الموضوعات المرتبطة بالقانون الجنائي.
 - الغوص في أعماق القضاء العسكري، وكشف مهام القضاة العسكريين (نيابة/تحقيق/حكم).
 - أهمية الموضوع، وطبيعة الاختصاص التي تفرض هذا الميول.
 - محدودية الثقافة القانونية في هذا المجال، وقلة التوجه إليه.
 - إضافة بحث جديد للمكتبة الجامعية الجزائرية.
- ولأن مجال القانون واسع وتم تقسيمه وتخصيصه، ليسهل تبسيطه والتمكن منه وكما للقانون العام أبواب، فلقانون القضاء العسكري كذلك، وعليه يمكننا طرح الأسئلة التالية كإشكالية لمحور البحث الذي نقوم بدراسته وهي:
- ما هي إجراءات المحاكمة الجزائية العسكرية؟ وهل هي مشابهة للمحاكمة في القضاء العادي؟
 - ما هي الجرائم التي ينظر فيها القضاء العسكري وعقوباتها؟
 - هل تتم المتابعة والتحقيق في المحاكم العسكرية كما هو الحال في نظيرتها في القانون العام؟
 - ما هي طرق الطعن في أحكامها؟

ولتحقيق الأهداف من البحث والدراسة، ارتأينا اعتماد المنهج التحليلي القانوني باعتباره أفضل سبيل من وجهة نظرنا لهذا النوع من الدراسات ،والذي اتبعناه في خطة بحثنا التي قسمناها إلى فصلين كالتالي:

- الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للمحاكمة الجزائية العسكرية مفصل إلى مبحثين،تناولنا في المبحث الأول:المحاكم العسكرية تنظيمها وتشكيلها ،وفي المبحث الثاني:تطرقنا إلى أصول المحاكمة العسكرية واختصاصاتها.

- الفصل الثاني:إجراءات المحاكمة الجزائية العسكرية،وهو الآخر مقسم إلى مبحثين طرحنا في المبحث الأول:إجراءات المتابعة والتحقيق،وعرجنا في المبحث الثاني إلى الإجراءات أمام قضاء الحكم.

ونذكر انه واجهتنا عدت صعوبات في إعداد هذا البحث من أهمها:

- تقديم اقتراحات العناوين في فترة الامتحانات التي أربكت جل الطلبة،تلتها مباشرة العطلة الصيفية التي زادة الطين بلة،مما صعب الاتصال بالأساتذة والمكتبات.

- قلة المراجع المتخصصة في القضاء العسكري الجزائري،وان وجدت فهي تتطرق لمواده فقط أو لجانب دون الإسهاب فيه.